الوثائق التاريخية في المسألة العربية *

٥

مذكرة الامير فيصل في مؤتمر الصلح

جاء في عدد جريدة الطان الذي صدر في ١٠ فبراير (شباط) سنة ١٩١٩ تحت عنوان (نشرة اليوم) ما ترجمته

(مطامع الحجاز)

من الاسف أن نضطر الى العودة الى البحث عن الحجاز. ان سكرتير الوفد الحجازي قد رد على النشرة التي نشرتها الطان مساء يوم الخميس (أي ٦ الشهر) بكتاب طلب الينا نشره فلا يسعنا والحالة هذه الا تلبية طلبه

كتب الينا عوني عبد الهادي يقول ان جريدة الطان نسبت الى ملك الحجاز مرامي توسع لم تدر في خلده البتة. ويرد فسكرتير الوفد تكذيبه هذا بالتأكيدات القطعية بقوله « ان الملك حسينا لم يفكر قط بجعل مكة عاصمة جميع البلاد العربية التي تملصت أخيرا من النير التركي فهو يفهم أحسن من أي شخص آخر الاسباب التي لا يمكن للحجاز بسببها أن تتعرض للامور السياسية الخاصة بهذه البلاد . فالمناقضة والابهام اذن والحالة هذه ليستا في الميل والرغبة في ضم البلاد التي أظهرها ملك الحجاز بل هي بالاحرى في الشدة التي استعملتها بعض الصحف ونسبت بها الى هذا الملك أفكارا ودعاوي لم تخطر على باله

« ان ملك الحجاز لم يعلن الحرب على تركيا الا لتخليص اخوانه في الجنسية الذين كانوا يقاسون ظلم الترك من النير المخيف الذي كان يثقل كاهلهم كما يتضح من المنشورات التي أذاعها فيما بعد ، فهي لا يظهر منها انه بانضمامه الى الحلفاء ضد تركيا التي ارتمت في أحضان ألمانيا وحلفائها يرمي الى سياسة التوسع ، بل صرح مرارا عديدة بأنه لا يرغب في ضم شبر أرض من البلاد العربية الى مملكته سواء كان من سورية أو العراق . بل الفكر الذي يرمي اليه هو أن يرى كل هذه البلاد التي مسها الضر الشديد من جراء فظاعة الترك حرة مستقلة ، وهو غير مرتبط بأية وثيقة كانت خصوصية او عمومية مع أية دولة كبرى ، ويرغب في أن تترك الشعوب العربية حرة لتقرير مصيرها طبق مبادئ الدكتور ولسون »

*) تابع لما في الجزء الثالث

هذا ما قاله السكرتير حسين (عوني) عبد الهادي

على أن فرنسا وحدها تشعر بالرغبة في تأمين الحرية للشعوب العربية خصوصاً منهم سكان سورية التي كانت نجمهم سابقاً في الوقت الذي لم تكن حقوق الامم راسخة فيه بعد. وجريدة الطان نفسها بتوجيهها الانظار الى الحجاز الذي يحاول أن يوسع سلطته على سورية انما أرادت أن تدافع عن حرية العرب السوريين، ثم ان سكرتير الوفد الحجازي يؤكد أن الحجاز لا يروم أن يضم اليه شبر ارض من البلاد العربية لا من سورية ولا من العراق!

وجوابنا على هذا

ان واجبات اللياقة والضيافة لا تسمح لنا أن نجيب على هذه التصريحات بالهجة التي وضعت فيها ومن حسن الحظ ان مندوبي الحجاز أنفسهم قد أخذوا على أنفسهم الرد عليها فلنترك لهم الكلام بتحليل مستند حرره أنفسهم

ان هذا المستند الذي قد يمكننا طبعا نشره على علاته اذا أرادوا قد نشر بعنوان (مذكرة من الامير فيصل) الذي هو ابن ملك الحجاز ورئيس المندوبين الحجازيين الموجودين الآن في باريس وقد جعل تاريخها اول يناير سنة ١٩١٩ وقدمها الى الدول العظمى بمناسبة المؤتمر وهي بيان للمطالب الحجازية أفرغت في قالب من الوشوح والبلاغة يعودان بالمدح والثناء على الذي حررها، وانا ليسرنا والحق يقال أن ننشر للجمهور بيانا واضحا بدرجة هذا البيان وسيطلع كل شخص ذي ذمة عليه بكل سهولة دون أن يحوجنا الى تفسير كل دقائقه

مذكرة فيصل لمؤتمر الصلح الاول

استهل الامير فيصل مذكرته ببيان الاقسام المختلفة التي يدعوها آسيا العربية فقسمها الى ستة أقسام ورتبها الترتيب الآتي (سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن) وقال انها تختلف اختلافا كثيرا بعضها عن بعض ويتعذر دمجها في دائرة حكومية واحدة ولذلك حاول أن يعين المصير الذي ينبغي أن يكون لكل واحدة منها

ابتدأ أولا بسورية فقال ما يأتي (اننا نعتقد أن سورية هذه المقاطعة الصناعية الزراعية التي يقطن فيها عدد وافر من السكان من خمسمائة ثابتة هي بلاد متقدمة تقدما كافيا من الوجهة السياسية يمكنها معه أن تقوم باعباء أمورها الداخلية، بل نعتقد أن الاستقلال والمساواة الاساسية سيكونان بمثابة

بميا لهذا لنمرنا القومي ونحن مستعدون لصرف ما يلزم من النقود في مقابل هذه المعاونة ولا يسعنا أن نسعى في مقابلها أي جزء كان من الحرية التي أحرزناها عملا بأنفسنا وبقوة سلاحنا) اه

وعلى ذلك فان سورية بناء على مذكرة الامير فيصل ستمنح استقلالا ذاتيا بما يتعلق بأمورها الداخلية ويدمج في خدمتها اخصائيون من الاجانب بدون أن يسمح لاية دولة أجنبية أن يكون لها أقل نفوذ في البلاد ، فمن يا ترى يقوم باعباء علائق سورية الخارجية ؟ الجواب على ذلك أن الظواهر تدل بأن ملك الحجاز يقوم بهذه المهمة وناهيك بما جاء في المذكرة من عبارة (نمونا القومي) وعبارة (الحرية التي أحرزناها بأنفسنا) كأن الحجاز وسورية لا تكونان في نظر العالم سوى دولة وحكومة واحدة

ثم انتقلت المذكرة من سورية الى العراق والجزيرة يعني الى جزء من مقاطعة بين النهرين وهنا أقرت النيابة الحجازية برنامجا مخالفا تمام المخالفة للاول ، نعم انها قد طلبت أن تكون الحكومة عربية (بالمبدأ والروح) الا أنها لم ترفض تدخل دولة أجنبية فقد جاء في المذكرة (ان العالم يرغب في سرعة استثمار ما بين النهرين ولذلك نرى أن شكل الحكومة في هذه البلاد لا بد أن يكون مستندا الى الرجال والموارد المادية التي تقدمها دولة أجنبية عظمى) اه ان في هذا تنازلا لبريطانيا العظمى التي حفظت لنفسها السهر على ما بين النهرين في الوقت الذي كانت تعترف فيه لفرنسا بحق السهر على سورية

ثم جاء بعد ذلك ذكر المقاطعات الثلاث الواقعة في نفس شبه جزيرة العرب وهي الحجاز واليمن الواقعتين على ساحل البحر الاحمر ونجد التي هي المنطقة الداخلية فلم يسلم الامير فيصل بمذكرته فتح باب المناقشة في مصير هذه البلاد ، وبين بعد ذلك أن الحجاز ستبقى محكومة طبق الطرق العرفية وقال (اننا نقدر هذه الطرق تقديرا يفوق تقدير أوروبة لها . ولذلك نطلب المحافظة على استقلالنا التام ، وأما اليمن ونجد فالارجح انهما لا تعرضان مسئلتهما على مؤتمر الصلح وهما سيتناقشان في مسائلهما بعضهما مع بعض ويقومان بترتيب علائقهما مع الحجاز وغيره)

ان هذه اللهجة ترجمان سنة الى الوراء اذ يخيل لسامعها انه يسمع المركولمن يتكلم عن مصير كورلندة الروسية

بقيت مقاطعة فلسطين فقد قالت عنها المذكرة الحجازية ان الاكثرية المطلقة من أهالي هذه البلاد عربية وان العرب متفقون مبدئيا اتفاقا تاما مع اليهود ، غير أن العرب لا يسعهم أن يخاطروا وأن يأخذوا على أنفسهم مسؤولية الاحتفاظ بالتوازن في خليط العناصر والاديان الذي كان على الدوام في هذه المقاطعة الوحيدة يدفع العالم للسنا كل . ان العرب يتمنون أن يعطى مركز ممتاز في هذه المقاطعة لموكل عظيم في الوقت الذي تمنح البلاد فيه حكومة محلية نيابية تقوم باتمام عمران البلاد من الوجهة المحلية) اه

البرنامج الحجازي يقضي بتمزيق دولة عظمى في كل من فلسطين وماين النهرين وليس هناك حاجة لبيان أن في هذا تنازلا للمصالح الانكليزية .

ان هذه المطابقة لا تبرهن — كما كان قد صرح كاتب أسرار مندوبي الحجاز — على أن ملك الحجاز غير مرتبط بأي نوع من الوثائق الخصوصية مع أية دولة

وقد اختتم الامير فيصل مذكرته بقوله (انني بتشديد الاشارة الى الفروق الموجودة في حالة بلادنا الاجتماعية لا أود ان أقول بأن هناك اختلافا حقيقيا في المرامي والمصالح المادية والمعتقدات أو الاخلاق على وجه يجعل ارتباطنا متعذرا ، ان أهم عقبة يجب علينا تذليلها هو الجهل المحلي الذي تقع معظم مسؤوليته على عاتق الحكومة التركية) اه فالمقصود اذاً تشكيل حكومة واحدة ينبغي اعداد أساسها بجمع شمل كل البلاد العربية التابعة للسلطنة العثمانية القديمة تحت زعامة ملك الحجاز الموجود في مكة ، ان الانسان اذا أمعن النظر في هذه الطلبات الرسمية تمكن من تقدير تكذيب ما أرسله الينا كاتم أسرار مندوبي الحجاز حق قدره عند ما كتب الينا (انه لم يدر في خلد ملك الحجاز البتة أن يجعل مكة عاصمة للبلاد العربية التي تملصت من النير التركي)

وعلى هذا فقد برح الخفاء وظهرت سياسة الحجاز التي كانت مفرغة في قوالب المبادئ الويلسنية كما كانت سياسة الحدود الالمانية في مقاطعة كرانيا وبلاد البلطيق كأنها مشروع لضم البلاد أو من قبيل وضع أمبراطورية بدوية مكان امبراطورية تركية

ان مذهب الوحدة العربية يخدم مطامع فئة قليلة من المتعلمين العرب والاوروبيين كما كان مذهب الوحدة الالمانية يخدم مطامع السلطة البروسية العسكرية فاذا كان هناك رغبة في نشر السلام في الشرق فينبغي اجتناب الوقوع

في هذه المسائل . ان الوحدة العربية اذا كانت ممكنة التحقيق فانها لا تكون بالقسر والسيطرة ، ولا بالجمعيات السرية أو المساعدات المالية المستكرة . بل لا يمكن تأسيسها الا أن تجتمع فيما بعد الحكومات التي قد تكون تمت فيما بعد كيفية الحكم الذاتي وتكون أقبلت وأدركت بكل حرية منافعها المشتركة . ان كل سياسة أخرى تكون جائرة وعمياء من شأنها ان تثير في العالم الاسلامي حركات تقضي مصلحة حلفائنا البريطانيين العظمى ان يجتنبوها» اه كلام الطان التي توغلت في الاستنباط لما لقومها من الطمع في استعمار سورية، واندفعت هي وغيرها من الجرائد الفرنسية تحذر الانكليز من تأسيس جامعة عربية تمتد الى أفريقية وتعيد سلطان الاسلام الذي تتبجح هذه الجرائد بأن الحلفاء تركوه كالطير المقصوص الجناح من مملكة مراكش الى مملكة الاستانة!! وكانت في غنى عن تحذير الانكليز فهم أحذر من الفرنسيس وأدهى وانما يريدون السيطرة على جميع بلاد العرب ليحولوا دون تأسيس الجامعة العربية والفرنسيس يخافون عاقبة ذلك أكثر مما يخافون من ارتقاء عرب آسية ومصر ان يسري الى سائر عرب افريقية. فمن حماقة هذه الجرائد انها تنفر العرب من أمتها من غير فائدة تجنيها من ذلك فالانكليز يسخرون من نصائحها ويعملون ولا يقولون

(٦)

﴿ استسلام الحجاز لبريطانية العظمى ﴾

جاء في آخر مقالة افتتاحية من عدد ٢٤٠ من جريدة القبلة الذي صدر بمكة في ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٣٧ ما نصه

« وها مقلمنا الاغر ينقل لنا في عدد ٩٠٣٨ الصادر بتاريخ ٢٦ صفر ١٣٣٧ من تصريحات أم صحف العالم ولسان حال الشعب البريطاني الذي أثبت فضله على العالم ومنته على مجتمعه ولاحرج بمواقفه وثباته وافتداره السياسي والحربي والمالي امام أهوال سنينا هذه الاربع من حسن نواياها وآمالها وما تريده ثقة واعتمادا على معاشر العرب بقولها من بحث : سياستنا القديمة التي كانت ترمي الى تسديد تركية وشد أزرها على اعدائها وأخذنا نحاول البحث عن بديل حر يحل محل السلطنة العثمانية البالية الفاسدة ، ومن هؤلاء الابدال الذين يحلون محل تركيا العرب أما سواهم فلسطين الجديدة وأرمينية الجديدة)

« نرحب ونؤهل ونسهل بمن أنزلنا محل ثقته، وتوسمنا بالاهلية لمصادقته، ولا ريب فان على مثل هذا يتنافس المتنافسون، ولمثله فليعمل العاملون.

الف الف أهلا وترحيبة وأضعافها شكرا لحسن الظن، وانا لانجيبه بما قال أحد أشياخ جاهليتنا: أهلاً صغير وحمائي كبيرا، ولكن نقول ان العرب اليوم هم كالاشبال أو أفراخ الشباهير والبازي المحتاجة لصيانة آبائها.

« ومع هذا فستجدهم أيها الداعي لحسن الظن ان شاء الله تعالى من حيث تريد، وتراهم بعنايته بيت القصيد. فاليكم بني يعرب ما أوتيتموه من ملموح الانظار اليكم، وآمال أجل شعوب العالم فيكم، فانظروا ماذا تأمرون بعد ما وصفكم ذلك الشعب بما وصف. فأجيبوا داعي المكرمات، وحققوا في نجابتكم التصورات، وكونوا خير أمة أخيت مندرس معالم سؤدد أسلافها للناس، ولانتم أرفع وأسمى من أن تذكره نكبات التخاذل وموارد الانماس، أو تسيئوا بقولنا الظن وعكس القصد. وأيم الله انه الحق، ونكرر ما أشرنا اليه في أعدادنا السابقة بانا ما عاشر الحجازيين ولا شيء من الرياسة أو السيادة ان كانت في سوري أو في يمني أو في حجازي ونحوه، ولا يهمنا وزب الكعبة الا توليكم لبلادكم كتولي الشعوب الحرة لبلادها. وان داء الشامي هو داء اليماني وان في شقاء الآخر شقاء للاول. وان ما يصيب أحدهما يصيب الآخر من خير أو عكسه. ومتى تفطنهم في ان أبسط دليل على هذا قيام الحجازيين ونهضتهم وهم ولا شيء مما اصاب اخوتهم من الضيم الذي سارت بأنواعه الركبان علمتم أنهم ادركوا تلك الغاية الجليلة واغتنموا تلك الفرصة لتحليهم بجلائلها، وان يمنعهم بدعة العيش التي هم بها من مسمم من أنين المضطهدين من اخوانهم عار عظيم لا يغسله الا دمائهم وكان بفضله ما كان فلا تعقموا النتيجة ولا تهدروا تلك الدماء الزكية والنفوس الابية » اه كلام القبلة بنصه القيم

(٧)

﴿ كلام التيمس في اتفاق سنتي ١٩١٦ و١٩١٧ ومذكرة فيصل ﴾

جاء في عدد التيمس الاسبوعية الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ من ضمن مقالة عنوانها (الوفود والصحافة — تحفظ شديد) ما ترجمته

اتفاقية سنة ١٩١٧

وهنا تظهر أيضا الاتفاقية السرية التي عقدت في أواخر فبراير سنة ١٩١٧ معينة مناطق نفوذ بريطانية وفرنسة وروسية في آسيا التركية: ان هذه الاتفاقية

اعترف باستقلال دولة عربية مستقلة أو حلف من دول عربية وبعد تعيين منطقة نفوذ روسية اعترف بأن تأخذ فرنسة الساحل السوري وولاية اطنه والاقليم الذي حده من الجنوب خط هنتاب — ماردين حتى الحدود الروسية المستقبلة، ومن الشمال خط يمتد من الاداغ الى قيصرية — اق داغ الى يلديز داغ فزاره فاجين فربوط، وأن يكون لبريطانية الجزء الجنوبي من العراق مع بغداد وفي سورية تفرا حيفا وهكا

«وبحسب الاتفاق بين فرنسة وبريطانية العظمى تكون بين المقاطعة التي بين الاقليمين الفرنسي والبريطاني دولة عربية مستقلة تعين فيها مناطق نفوذ وتكون الاسكندرونة ميناء حرة

أما الفرنسيون فيذهبون الى أن حقوقهم على سورية لا تستوفى مالم تعتبر سورية كتلة واحدة وان هذه الحقوق ليست — كما أشير اليها بمزاح — مبنية على شهرة البعثة السورية التي بقي صداها يرن في الآذان الفرنسوية بأعلى النغمة العظمى «مسافر الى سورية» ليست مبنية على هذا فقط بل للفرنسيس أساس أمتن من ذلك ناشئ عن الموقف الخاص الذي اتخذته فرنسة الجمهورية عدوة الاكليروس بقولها انها حامية للمصالح الكاثوليكية في الشرق. وقد كانت فرنسة دائما تحمد نفسها على موقفها في سورية، وكانت على حملاتها على الاكليروس تسعى لحفظ النفوذ الادبي الذي لها في تلك الاصقاع بما احدثته من الملاجئ الدينية والخيرية والتهذيبية، وهنالك عدد من الاسباب الاقتصادية الثابتة أيضا تهتم به فرنسة بالطبع، وعامة التجارة السورية تكاد تكون في الايدي الفرنسية. وان رأس المال الفرنسي هو الذي بدأ بتجهيز تلك البلاد بالسكك الحديدية والطرقات — فسورية بالنسبة الى ليون ومرسيليا هي اشبه شيء بنسبة افريقية الغربية الى ليفربول

مطالب الامير فيصل في المؤتمر

«وفي الحقيقة ليس في مطالب فيصل ما يعارض مطامع الفرنسيس في سورية مباشرة — ففيصل يرغب في الاستقلال التام للحجاز وحده فقط، وأما سائر الشعوب العربية فانه يرغب لها في الاستقلال عن تركيا — وهو لاجل الحصول على هذه الغاية سل سيفه من غير ان يحصل على اي وعد من الحلفاء فانه لم تعط له وعود الا بعد ان أخذ في النضال

« وقد اشار بأن تقسم البلاد العربية الى سلسلة حكومات صغيرة مجتمعة بحسب المصالح الاقتصادية والعشيرية (نسبة الى العشائر) وان تدير هذه الحكومات دولة من الدول المعظمة ، وكل دولة من هذه الدول الصغيرة تختار بحريتها الدولة المعظمة التي تقتضي حالتها ان تكون لها الوصاية على تلك البلاد »

« ويرغب فيصل بأن تطلب كل البلاد العربية دولة واحدة للوصاية عليها ، وكذلك يرغب اشد الرغبة بان لا يرغم أي جماعة من العرب على وصاية لا يرضون بها »

« ولنفرض ان هذه الخطة طبقت فمن الطبيعي ان تستثنى فلسطين ولبنان بالنظر الى المصالح القومية الخاصة ، وان نجاح هذه الفكرة وتطبيقها يتوقفان ولا شك على كيفية تحديد الدول العربية المتنوعة » اه كلام التيمس التي تتجمع جريدة القبلة باطرافها

---

(٨)

الغرض من مجيء المستر تشرشل الى مصر وفلسطين ومقابلته لوفد العراق

كان لاصحاب الاوهام سبح طويل في الغرض من هذه الرحلة لوزير المستعمرات البريطانية حتى جاء البيان لذلك فيما نشره المقطم في العدد الذي صدر منه في ١٩ مارس سنة ١٩٢١ تحت عنوان (مهمة المستر تشرشل) وهذا نصه:

رد المستر لويد جورج على سؤال وجه اليه في مجلس النواب عن مهمة المستر تشرشل في مصر فقال « ان المستر تشرشل سافر الى مصر ومعه ستة او سبعة من موظفي مصلحة الشرق الاوسط ومن القسم المالي في وزارة الحربية ومن وزارة الطيران . وانه لا ينتظر ان يجتمع بأحد من زعماء العرب و يتوقع ان يقضي نحو عشرة أيام في مصر و بضعة أيام في فلسطين ثم يعود الى لندن فيعرض اقتراحاته على الوزارة . وقال ان سياسة الحكومة ستعرض على المجلس

وارسل المستر تشرشل تلغرافاً الى السر جورج رئشي رئيس جمعية الاحرار الدستوري قال فيه انه لا يستطيع ان يستمر في انفاق الاموال الطائلة على العراق العربي بل يجب انقاص مبالغ من القوات هناك انقاصاً كبيراً جداً في الحال ومع ذلك

تنفق نفقات تختلف من عشرة ملايين الى احد عشر مليون جنيه في العام وهو أكثر كثيراً مما يحق لنا انفاقه في تلك الجهة ولا سيما اذا ذكرنا عظم خصب املاكنا في غرب افريقية وشرقها والفرص السانحة لنا فيها لترقيتها لخير الامبراطورية بالنسبة الى الشرق الاوسط فاذا لم نوفق الى ايجاد مشروع أحسن وأرخص كثيراً من المشروعات التي امامنا الآن اضطررنا الى الجلاء عن العراق العربي ولكن الفخر والخزي اللذين يلحقان بنا من جراء هذا العمل يجب ان لا يقال شأنهما ولا يصغر أمرهما . فقد قبلنا الوصاية على تلك البلاد وتعهدنا ان ندخل فيها انظمة من الحكم تفوق الانظمة التي قوضنا أركانها وتقضاها كثيرا فاذا نكصنا بعد هذا على اعقابنا وارتددنا بالعار الى الساحل كان ذلك حادث لا يتفق مع نباهة القصد وحسن السمعة اللتين عرفتا عن بريطانيا العظمى . واني أؤمل انه اذا انشأنا حكومة عربية تؤيدها قوة عسكرية متوسطة تمكننا من القيام بما يجب علينا من غير ان نوقر عاتق الخزينة البريطانية بنفقات لا مسوغ لها . على ان اقدامنا على انشاء حكومة عربية في بغداد فتح علينا باباً لم نر مناصاً من ولوجه وهو معالجة المسألة العربية كلها من حيث علاقتها بالمصالح البريطانية . فاذا لم تدبر الشؤون العربية بطريقة تضمن استتباب السلام والسكينة بين قبائل العرب في هذه الوهلة حال ذلك دون سحب عدد كبير من جنودنا من العراق العربي وانقاص نفقاتنا وعاقبها كثيرا

وتشرت اليمن تلغرافا لمكاتبها من مرسيليا قال فيه ان المستر تشرشل قبل ان ينحدر منها قال : « من أكبر الفرائض وحتمي ايجاد التفاهم بين انكلترا وفرنسا في الشرق وهو تفاهم عظيم الاهمية للفريقين وسأدرس الحالة في العراق وآسيا الصغرى فانه يتعين علينا ان نعيد السلام والنظام الى نصابهما في تلك الجهات مهما بلغت كلفتهما وتنقص المصروفات الطائلة التي تنفقها بريطانيا وفرنسا فيها ولا ينال هذا الغرض المزدوج الا اذا نظمت الدولتان مساعيهما ونفقاتهما واني ذاهب الى مصر ومصمم على ادراك هذا الغرض — انتهى

[المنار] : بين لنا الوزير بصراحته التي يقل مثلها في رجال قومه أن اضطرارهم الى ادارة أمور العراق بآلة حكومة وطنية لتخفيف النفقات أن يستعجلوا بوضع

الارهاق البريطانية في اعماق دائر البلاد العربية في الجزيرة المقدسة ، ولهذا عادوا بالسلف على أوليائهم من شرفاء مكة ويقال ان من أغراضهم التي يسعى لها الملك حسين والامير أو الملك فيصل أن يعقد اتفاق بين أمراء اليمن ونجد يجعل فيها ملك الحجاز ممثلا لهم في السياسة الخارجية ليكون كل ما تتفق عليه معه الكلمة نافذا عليهم . على ان الانكليز يريدون أولئك الامراء باتفاقات معهم خاصة تضمن لكل منهم استقلاله الاداري الداخلي في بلاده وتساعده عليها باعانة مالية سنوية بشروط أهمها أن لا يعقد أي اتفاق مع دولة أخرى وان تكون الكلمة صاحبة الحق الاول في جميع المنافع الاقتصادية في بلاده !!

(٩)

آراء الامير فيصل في المسألة العربية والانتداب البريطاني

تلغراف خصوصي للمقطم

لندن في ١١ فبراير الساعة ١٠ : ٧ ليلا

اتيح لي ان احادث الامير فيصلا بلندن في المسألة العربية وارسلت اليكم بهذا التلغراف خلاصة اقواله لي وهي : —

« انني متفق تمام الاتفاق مع الهيئة البريطانية الآخذة في الازدياد والقائلة بأنه حان لبريطانيا ان تكف عن بذل ارواح جنودها وبدر أموالها في العراق ، أما غرضي من رحلتي الى أوروبا فهو اقناع الحلفاء بأن الزمان آن لتنفيذ الشروط التي خصصنا الحرب عليها . وليس هنالك أقل رغبة عندنا في الاضرار بالمصالح البريطانية ولا التنصل مما قضى به الاتفاق علينا فاننا على عكس ذلك نعتقد ان محالفتنا مع بريطانيا العظمى دائمة ونرجو ان تظل كذلك وعندنا ان بقاءها هو في مصلحة الفريقين »

« أما البلاد التي يشملها الاتفاق فقد حددت تخومها تحديداً صريحاً جليا فليس ثمت مجال للخطأ والالتباس ونحن مستعدون لتأليف حكومة تستطيع ان تدير شؤون تلك البلاد على قواعد ترضي جميع الذين لهم شأن او مصلحة فيها »

« لقد أرسل الرئيس ولسن لجنة الى سورية للوقوف على آراء أهلها ورغبتهم في شكل الحكم الذي يرومونه ولكن تقرير هذه اللجنة لم ينشر قط فاذا يمنع نشره »

« ان البطء في انشاء حكومة تتوفر فيها أسباب الكفاءة آل طبعاً الى هياج الخواطر ولكن انتقاض العرب الاخير لايدل على رغبتهم في قطع علاقاتهم ببريطانيا وانما وقع لان بريطانيا سارت عامين على غير هدى فوقع الالتباس ونشأ الخلاف وسوء التفاهم وخاف العرب ان تستعمر حكومة الهند بلادهم »

« ان الذي يرومه العرب هو حكومة عربية تستمد النصائح والمساعدة البريطانية ومع اننا نعارض في ان نكون مسودين فلا نصر على الجلاء التام ولكننا نقول ان مصاريف كل حامية او ادارة ملكية من جانب بريطانيا يجب ان تدفع من أموالنا . ولم يختلف اثنان على هذا . أما الحكومة العربية التي يبدى انشاؤها فتضمن جميع المصالح السياسية والاقتصادية التي هي لبريطانيا العظمى . وكل قرض تحتاج اليه الحكومة العربية يكون مكفولا بمرافق البلاد الطبيعية الفنية . نعم ان البلاد اليوم اشبه شيء بالقفار ولكن الخبراء الزراعيين مجمعون على انها اخصب تربة في العالم اذا عني بفلاحتها وريها وزرعها . وهذا علاوة على مافيها من الكنوز المعدنية فانها عظيمة جدا وفيها مجال متسع للارتقاء والنمو ولاسيما منابع الزيت الكثيرة في انحائها »

« ان البلاد تفتقر الى الاموال التي تنشلها من وهدة الفوضى والدمار التي ألقاها فيها سوء حكم الغزاة الترك ولكن هذه الاموال لاتضيع سدى بل تشغل وتستثمر بربح كبير »

« واذا فتح مجال العمل امام الحكومة العربية بالانصاف والعطف فانها توفر على الحلفاء بذل الرجال والمال في المستقبل علاوة على الذي بذلوه من الاثمين حتى الآن »

(١٠)

حكومة شرقي الاردن بين السر هربرت صموئيل والامير عبد الله

عمان في ١٨ ابريل — وصل المندوب السامي الى عمان أمس مصحوبا بالكولونل لورنس والمستر ديدز واللورد ادوارد هاي فجرى السر هربرت صموئيل استقبال ودي واحتفى به الامير عبد الله الذي كان مصحوبا بالمستر ايرمونجر الممثل الاكبر لبريطانيا العظمى في جهة وادي الاردن وقد عين فيها حديثا وقد قدمت أربع طيارات من فلسطين ونزلت بجوار المعسكر في ميدان الطيران الالماني السابق.

واجتمع اليوم صباحا عدد كبير من قرسان البدو والدروز والمتاولة وقاموا ببعض الالعاب على ظهور خيولهم — روتر

عمان في ١٨ ابريل — ألقى السر هربرت صموئيل امام صرادق الامير عبدالله الخطاب التالي على ألوف من رجال قبائل العرب وهو : —

« اسعدني الحظ بأن قابلت في دار الحكومة بالقدس صاحب السمو الامير عبدالله لما زار فلسطين هو والمستر تشرشل احد أعضاء الوزارة البريطانية . والحكومة البريطانية تسر بفرصة التعاون مع الامير عبدالله في البلقاء (ماوراء نهر الاردن) وتثق بصداقته وحسن نيته كل الثقة وتقدر الصداقة وحسن الثقة اللتين امتحنتا في هذه الحرب الضروس الطويلة حق قدرهما . وتدرك للخدمات التي قامت بها الجيوش العربية في ذلك النضال وتقدرها حقها وترغب في ان التحالف الذي نشأ في اثناء الحرب توثق عراه في أيام السلم

كان الموظفون البريطانيون يساعدون في ادارة البلقا (ماوراء الاردن) منذ شهر أغسطس الماضي وسيظلون يعملون كمستشارين للامير وموظفيه من قبلي في انحاء البلاد المختلفة . وسيجد سموه في المستر ابرامسون كبير المندوبين البريطانيين موظفاً ذا مقدرة وخبرة عظيمة وهو وجميع الموظفين المشتركين بمعه في طول هذه البقعة وعرضها رجال يعطفون على الشعب ويميلون الى آداب اللغة العربية وسيتمكنون من المساعدة على زيادة ترقية البلاد . وسيفرغ قصارى الجهد لتدبير كل ما تحتاجون اليه من العروض وفتح اسواق فلسطين لمحاصلات بلادكم وتسهيل نقلها اليها . وسينظر بعين العناية في حاجة أهل البلاد التي نحن فيها على اختلاف طبقاتهم سواء كانوا من سكان المدن أو الفلاحين أو قبائل العرب حبا في زيادة هنائهم وبحسب حاجاتهم المتعددة ولادراك ذلك يجب ان تبكون المحافظة على النظام والامن العام في المقام الاول من الاهمية . ويؤمل ان يحتفظ بقوة احتياطية تكون أكثر كفاءة وأشد حولا مما كانت الحال قبلا وتستخدم مع الجندرمة في توطيد سلطة الامير عبدالله والحكومة المحلية ويسرنا ان نلبي رغبات الامير عبدالله فنقدم عند الضرورة طيارات وسواها من المعونة الفنية لاغراض محلية وستؤول هذه التدابير الى استتباب السكينة في المقاطعات وتمكن أيضاً من اتخاذ التدابير لكبح جماح كل من يفكر منهم الامن في الاراضي المجاورة غرباً وشمالا

والحكومة البريطانية مصممة على ان لاتصير البلقاء (ما وراء الاردن) مركزاً للعداء سواء كان لفلسطين او لسورية ونحن نعلم اننا في اخراجنا هذا التصميم الى حيز الفعل لستطيع الاعتماد على معونة الامير عبد الله . ومن بواعث الارتياح الشديد لحكومة جلالة الملك ان نجد نفسها متحالفة محالفة معينة مع ممثلي الشعب العربي في جميع البلدان العربية . ومن البراهين الاخرى على ضمان هذا التحالف ودوام مودته سياستنا في البلقاء (ماوراء الاردن) ووجودي بينكم اليوم ممثلا لجلالة الملك لويد جورج . واني ارجو ان يتخذ من التدابير منذ الآن ما يرفع هذه البلاد الى مستوى من اليسر والرخاء لايقل عنه في البلدان المجاورة او مما كان عليه في الازمان الغابرة

« فاجاب الامير عبد الله بما يأتي : — « اشكر سعادتك على خطابك الرقيق وأقول بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحاضرين اني واثق بأن الامة العربية ستبرهن على انها خليقة بتحقيق كل ماوضع فيها من الآمال بمساعدة حليفتنا العظيمة . واني اطلب من الله ان يحفظ الملك جورج والملك حسين ويطيل سعادتهما »

وقد قوبل الخطابان بالحماسة ثم عرض المندوب السامي الفرس من الفرسان المنود وقدم اليه مشايخ القبائل وشاهد الامير عبدالله والسر هربرت صموئيل في المسائل ضروباً من فروسية الجركس واقتلاع الفرسان المنود للاوتاد — روتر

انكلترة والعراق

جاء في تلغراف خصوصي للمقطم من لندن في ٢٨ فبراير: ان الحكومة البريطانية ابلغت انه اذا عرضت رئاسة الحكومة في ولايات العراق الثلاث على الامير فيصل فانه يرتاح الى المساعدة والمشورة المنصوص عليهما بباب الانتداب في عهد جمعية الامم وليس ذلك فقط بل يرى نفسه أنه لايستطيع القيام بمهام هذا المنصب من غير معونة وهذه المعونة تكون عبارة عن خدمة عدد معين من الضباط العسكريين والضباط السياسيين وبعض الخبراء الفنيين للمعاونة في تنظيم قوات العسكرية المحلية وانشاء دوائر الحكومة الملكية وترقية الصناعات والاعمال

خلاصة من مطلب السير تشرشل الى ألقاها عن أمور الشرق الادنى في مجلس النواب في ١٤ يونيو عند عرضه ميزانية الشرق الادنى عن عدد ي الاعوام المؤرخين ١٧ و٢٣ يونيو سنة ١٩٢١

قال الوزير: ان المؤتمر الذي عقده في القاهرة مع خبيرين من العراق وفلسطين

قرر وجوب التعجيل في انقاص الجنود في العراق من ٣٣ أورطة الى ٢٣ على ان يصير الانقاص ١٢ أورطة في اكتوبر فوفروا بذلك نحو ٥ ملايين جنيه، وان ميزانية الجيش في العراق وفلسطين لهذا العام ٢٧ مليون جنيه واذا نجحت تدابير الحكومة فانها لا تتجاوز في السنة القادمة ١٠ ملايين

وقال ان ميل الحكومة البريطانية الى حل مسائل الشرق بواسطة آل الشريف في العراق وشرق الاردن يجب ان يرقب تأثيره في سواهم. وتكلم عن ابن سعود وقومه ووصفهما لساميه، ثم قال ان الحكومة البريطانية قررت ان تواصل دفع الاعانة لابن سعود (وهي تبلغ ٨٠ الف جنيه) وان الملك حسينا اعرب عن استعداده لمفاوضة الامير ابن سعود

ثم أعلن عزم الحكومة على انشاء دولة عربية في العراق يختار ملكها، وقال ان الامير فيصلا غادر مكة الى بغداد فاذا وقع الاختيار عليه فانكلترة تؤيده وتقدازره وتسعى للتوفيق بين العرب والاسرائيليين في فلسطين وتصر على منع رجال الاحزاب الذين هاجروا الى شرقي الاردن من دخول سورية وقال الوزير: وليس في تعاوننا مع آل الشريف معارضة لمصالح فرنسة وأثنى على الامير عبد الله ثناء طيبا وقال انهم عهدوا اليه باعادة النظام وتعهد بمنع الاعتداء على الفرنسيس ثم قال: اننا لا نريد اكراه العراق على قبول ما لا يختاره أهله، وعسى العراقيون ان يحسنوا الاختيار بحرية وحكمة بارشاد السر بريس كوكس — قال — وهناك سياستان في معاملة الجنس العربي احداهما ابقاء العرب منقسمين وانشاء ادارة من اعيانهم تعتمد على الغيرة والتنافر والثانية انشاء دولة عربية حول بغداد الخ. قال وهذه هي السياسة التي تصلح دون سواها

وتكلم عن جعفر باشا العسكري في حرب طرابلس والدردنيل وانه أنعم عليه بوسام القديسين ميخائيل وجورج وقال ان نفقات الجيش العربي تسدد من ايرادات العراق قال: واذا نجح تدبيرنا فالدولة العربية وحاكمها العربي تكون قائمة في بغداد قبل انقضاء السنة المالية

بلاغ المندوب السامي البريطاني في بغداد

عن جريدة دولة عدد ١١ المؤرخ ٣٠ شوال سنة ١٣٣٩ (٦) تموز سنة ١٩٢١

لا شك في انه غير خاف على العموم انه في يوم ١٦ يونو (الموافق ٩ شوال)

اتى الى بغداد بيان خطاب ألقاه جناب المستر أشرشل في مجلس العموم البريطاني يوم ١٤ يوليو الموافق (٧ شوال) وقد شرح فيه وزير الدولة لسامي حالة السياسية في بلدان الشرق الادنى ثم أعطى بيانا شافيا عن سياسة حكومة جلالة الملك فيما يتعلق بهذه البلدان ان ما ورد في ذلك الخطاب بشأن العراق قد صار نشره في الحال باذن مني بصفة كوني المندوب السامي في الجرائد الانكليزية والعربية في بغداد والبصرة وقد ظهر ان ما نشر قد أتى ببيان واضح عن سياسة الحكومة البريطانية . على انه بعد نشر ذلك البلاغ قد عرض علي تكراراً بأن العموم يرغب جدا بتصريح مني بصفة كوني المندوب السامي ورئيس الحكومة العراقية المؤقتة أشرح فيه النقط المهمة كما وردت في الخطاب المذكور فبناء على ذلك رأيت ان من الواجب علي أن أقوم بذلك فأقول :

(١) مما يذكر انه بعد بداءة الحرب العظمى قطعت العهود مراراً لاهالي العراق وجلالة ملك الحجاز بأنه لن يسمح بوجه من الوجوه أن تعود العراق أو أي مقاطعة من المقاطعات المحررة الى السلطة التي كانت نابعة لها عند نشوب الحرب وان الحكومة البريطانية تقصد المحافظة على هذه العهود بحزم وثبات وتشعر انها تكون مقصرة في القيام بواجباتها بموجب هذه العهود فيما لو أهملت تقديم المساعدة للعراق في هذا الدور الابتدائي من حياته وانها تتركه بإهمال كهذا فريسة للاضطراب وهدم النظام . وفي ذات الوقت ان بريطانية العظمى غير مستعدة للاستمرار على حمل العبء المالي الثقيل والتبعة (المسؤلية) السياسية بمراقبة الادارة (ادارة العراق) الى الحد الذي كان ضروريا ريثما تعاد الامور الى أحوال السلم

ان الحكومة البريطانية كانت دائما ولا تزال ترى ان أفضل طريقة للقيام بعهودها وواجباتها هي مساعدة أهالي العراق على اقامة حكومة وطنية منهم بمساعدتنا فننشأ بذلك دولة عربية مصادقة تكون بغداد عاصمة لها . أما حكومة جلالة الملك نفسها فترى ان أفضل أنواع الادارات للعراق هو حكومة دستورية برئاسة وازع (حاكم) مقبول لدى أهالي البلاد . على ان حكومة جلالة الملك ترغب في ان تبين بوضوح كما سبق فبينت تكرارا بأن ليس لها من قصد أو رغبة ما في اكراه الشعب على قبول وازع ما معين بل الامر بالعكس فانها ترغب في وجود الحرية التامة في الاختيار وابداء الرأي

ومع ذلك ان الحكومة البريطانية بصفة كونها الدولة التي تحملت مصاريف طائلة في العراق في أثناء السبع السنوات الاخيرة لا يمكنها ان تقف موقف المديم الاكتراث امام هذه المسألة فلها الثقة بأن الشعب العراقي سيستعمل الحكمة والحرية معاً في اختياره الموازع

وهنا أود أن أشير بايجاز الى قدوم صاحب السمو الامير فيصل الى العراق فأقول ان موقف حكومة جلالة الملك في هذا الصدد هو كما يأتي :

ان عائلة الشريف هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء أثناء الحرب التي لعبت دوراً ذا شأن في ربحها . وان القضية التي من أجلها دخلت في صفوف المحاربين كانت قضية حرية العرب يعني عين القضية التي قد تعهدت بريطانية العظمى بمظاهرتها ونجاحها في العراق . فبناء على ذلك عند ما سأل أنصار عائلة الشريف في العراق عن موقف الحكومة البريطانية إزاء دعوتهم للامير فيصل بأني العراق أجيبوا على ذلك بأن حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الامير لعرش العراق واذا وقع عليه انتخاب الشعب فباقي تأييد بريطانية له، فبناء على ذلك بينما وزير الدولة (المستر تشرشل) يردد رغبته في ان يستعمل أهالي العراق الحرية في الاختيار يرى ان ليس هناك من سبب للامتناع من ان يبين بوضوح بأن حكومة جلالة الملك تعتبر ان الامير فيصلا هو مرشح موافق لا بل حقاً أوفق مرشح في الميدان وترجو ان ينال معاضدة أكثرية الشعب العراقي

واذا تم انتخاب الامير فيصل تعتقد حكومة جلالة الملك انه يكون قد توصل بذلك الى حل ينطوي على أكبر الآمال في مستقبل سعيد مقبل البلاد

ان حكومة جلالة الملك تعلم أن قد بحث في حلول أخرى ممكنة منها (أولا) تأسيس جمهورية و (ثانيا) عرض أمير تركي . أما في ما يخص الاول فمن رأي حكومة جلالة الملك ان درجة العراق من الرقي غير موافقة قطعيا لتأسيس جمهورية . وأما فيما يخص عرض أمير تركي فهذا حل ليست الحكومة مستعدة لافساح المجال له

ومن المؤمل ان العبارات التي أوردت أعلاه تفسر بوضوح سياسة حكومة جلالة الملك وهي سياسة قد استحسنها بالاجمال الجمهور البريطاني والصحافة البريطانية حسب ما بينت في خطاب المستر ونستون تشرشل وأني أوافق عليها كل الموافقة